الجاربردي شرح على هذا الذي قررته فانه بعد اى ادى الكلام على المشبهات قال واما
نحو ان يمل هو ههنا فتفصل ما وخص القلب به وهى محاسنه **باب الوقف**
قول الشافيه الوقف قطع الكلمة عما بعدها قال شارح هذا الحد غير صحيح لانه قد يوقف
على ما ليس بعده شى ولا يصدق حينئذ قطع كلمة عما بعدها اذا كان بعدها شى بان كل
كلام يعرض فانه لا بد وان يكون بعده كلام آخر من جنسه او من غير جنسه فاذا قطع الكلام
عما بعدها كيف يقال كان له وقف **قول الالفية** تنوينا اثر فتح اجعل الفا وقف
الشافيه وابدال الالف فى النون قال ابن قاسم يستثنى من النون المتطرفة كان منونا
تا التانيث فانه يونثه لا يبدل بل يحذف وقد اورده على الشافيه السيد والجاربردي قلت
قد نبها عليه فى اثناء الباب حيث قال فى الالفية فى الوقف تا نيث الاسم ما جعل وفي
الشافيه وابدال تا التانيث الاسمية هاء فاغنى ذلك عن استيناف ها هنا والذي
الجا ابن قاسم الى ذلك انه راى الناظم بادر الى ذكر القيد ها فى كتابه العمدة فقال
ما لم يكن تنوينا بلا فتحة ظاهرة فى غير ها تانيث فيبدل الفا ثم يرد على الشافيه نحو اها
وايها فان التنوين فيه يبدل الفا ولا يدخل فى عبارته لانه مبنى فلا يقال فيه منصوب
ولا يرد ذلك على الالفية لقوله اثر فتح لان الفتح شامل لفتحة الاعراب وفتحة البنا وفى شرح
العمدة ويرد على الالفية انه لا بد من تقييده بغير المقصور كما قيده فى العمدة بفتحة ظاهرة وقال
فى شرحها نبهت بذلك على ان الاولى فى نحو رايت فتى ان يعتقد كون الالف الموقوف
عليها هى الالف التى لعذر فيها الاعراب لا المبدلة من التنوين اذ لو كانت المبدلة من التنوين
ثم على فى سوى فى قراءة حمزة والكسائى ولم يعيدها رويا فى قوله وهب الورى يا سعد
حكما ويدفليس لى الى لديك سعى وقال فى شرح الكافيه لا يوقف على المقصور من
الاسماء الا بالالف منونا كان او غير منون لكن فى النون ثلاثة مذاهب احدها مذهب
سيبويه وهو الحكم عليه فى الرفع والجر بان تنوينه محذوف دون عوض وان الوقف على الالف
من نفس الاسم والحكم عليه فى النصب بان تنوينه ابدل منه فى الوقف الفا لو جرى الصحيح و
مذهب المزنى ان الالف الموقوف عليها فى المقصور لا يكون ابدا الا الالف التى هى من
نفس الاسم مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا وهذا المذهب اقوى من غيره وتقويه ثبوت
الروايه باماله الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك وهذا الذي

حكى ابن

حكى ابن برهان من ابي عمرو والكسائى هو اختيار السيرافى وبه اقول انتهى قال ابن قاسم وهذا
الذي اختاره المصنف مع كونه مخالفا لمذهب سيبويه ومخالف لما عليه معظم النحويين فانهم
ذهبوا لما ذهب اليه سيبويه **قول الشافيه** بخلاف الموقوف والمجرور فى الواو والياء على
الاصح قال شارح هذا غير ملتزم تمام المراد من بيان الوقف على النون من المرفوع
والمجرور فى غير الاصح بابدال فانه لم ينبه على اكثر من انه يوقف على المنون المرفوع والمجرور
فى غير الافصح بابدال تنوينه واوا فى الرفع وياء فى الجر واللفظ خلاف الابدال فيتوهم
بقاء التنوين ولا يدرى الحرف ام لا واجاب السيد بان ذلك معلوم من قوله فالاسكان
المجرد فى المتحرك قولها وبلها قلب كل الف همزة ضعيف وكذلك قلب الالف فى نحو هبلى
همزة قال السيد فى هذه العبارة نظر لان قوله وقلبها وعن ذكر الهمزة فى قوله وكذا قلب الف
نحو حبلى همزة قال الجاربردي ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو ذكر كما هو قوله
وقلب كل الف همزة لاحتمال يتوهم متوهم ان المراد هى الالف تكون ثابتة حال الوصل
الف التنوين لم يكن ثابتة فى حال الوصل ومنشا ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا انقلبت
فى الوقف الفا انقلب الالف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وايضا لما كان يتوهم ان الف
حبلى ينقلب واوا او كان يتوهم انه يختص بهذا او نحوه من قوله كل الف فلذلك افردها
بالذكر انتهى **قول الالفية** واحذف لوقف فى سوى اضطرار صلة غير الفتح فى الاضمار
اورد عليه ابن قاسم انه ذكر فى التسهيل انه قد يحذف ضمير الف الغائبة منقولا فتحها
الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طى والكرامة ذات اكرمكم الله به قال واستشكل
قوله اختيارا فانه يقتضى القياس عليه وهو قليل قولها وغير ذى التنوين بالعكس قال
ابن قاسم هذا غير محرر وتحريره ان يقال المنقوص غير المنون اربعة
انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول ال فهذا كالصحيح نحو رايت القاضى فيوقف
عليه باثبات الياء وجها واحدا فان كان مرفوعا نحو هذا القاضى او مجرورا نحو مررت
بالقاضى ففيه الوجهان والحذف الاثبات الثانى سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضى فالخليل
يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء
محل حذف ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز او لم يكثر فرجح بالكثرة الثالث
ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جوارى نصبا فيوقف عليه باثبات الياء الرابع

Copyright@King Saud University